أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق العام الرأسمالي والجاري في الأردن (1979-2015)

أماني حربي الرواشدة، علاء الدين عوض الطراونه، وليد محمد شواقفة[1]

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق العام في الأردن (الرأسمالي والجاري). وتم تقدير نموذجين قياسيين؛ الأول يقيس أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي بينما يقيس الثاني أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الجاري. استخدم لهذا الغرض نماذج تعتمد على اختبار استقرار السلاسل الزمنية، واختبارات التكامل المشترك، ومن ثم تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ.

وعليه؛ أظهرت نتائج متجه تصحيح الخطأ في النموذجين؛ بأن معاملي سرعة التعديل في معادلة الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري كانا سالبين ومعنويين، الأمر الذي يؤكّد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة من جهة، وكل من الإنفاق الرأسمالي والجاري في الأردن من جهة اخرى. كما أظهرت هذه العلاقة أن هناك تأثيرا إيجابيا للمساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري في المديين القصير والطويل.

وبالتالي خلصت الدراسة إلى توصيات عدة، من أهمها ضرورة تبني الحكومة حزمة من السياسات الهادفة الى استخدام المساعدات الخارجية بشكل كفؤ وفعال لدعم العملية التنموية، وضرورة اعتماد الحكومة على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها الاستهلاكية، وتقليل توجيه المساعدات الخارجية لهذه النفقات إلا في الحالات الملحة.

الكلمات الدالة: المساعدات الخارجية، الإنفاق العام، الإنفاق الرأسمالي، الإنفاق الجاري، الأردن.

المقدمة

مر تطور المساعدات الخارجية المقدمة من الدول المتقدمة الى الدول النامية بمراحل ذات معالم بارزة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بعد ان تم إنشاء مؤسسات دولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، كان أبرز أهدافها معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والنقد الأجنبي وتمويل مشاريع التنمية وشؤون الاستثمار (عبد الفتاح، 2001). كذلك فان هناك عدة أنواع واشكال من برامج المساعدات التي تنتقل من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، حيث تأخذ المساعدات الخارجية أشكالاً متعددة كالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية والمنح المالية والعينية والقروض الميسرة، بحيث تستطيع الدولة المانحة اختيار واحدة من هذه الأنواع أو أكثر لتقدم من خلالها المساعدات للدول النامية.

تعدّ قضية تأثير المساعدات الخارجية على القطاع الحكومي قضية أساسية لمعرفة فعاليتها، حيث أن جزءاً كبيراً من هذه المساعدات يوجه بشكل مشروط إلى موازنات الدول النامية، بحيث تشكل هذه المساعدات سلاحاً ذا حدين في موازناتها، الأول إيجابي، ويتمثل بمساهمة هذه المساعدات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المستقبلة لها، والثاني سلبي، ويتمثل بمساهمتها في زيادة عبء المديونية، وعدم وجود الأثر الفعال لها، وهذا يعتمد على نوع المساعدات وحجمها، وكيفية إدارتها وتقديمها (الجومرد، 1999).

وبالتالي تدور المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة حول مدى فعالية المساعدات التي وجهت إلى الأردن خلال العقود الماضية

[1] قسم الاقتصاد، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية.

✉ a.altarawneh@ju.edu.jo

تاريخ استلام البحث 2017/10/21 وتاريخ قبوله 2017/12/14.

© 2019 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

في الأداء المالي للحكومة الأردنية المتمثل في الإنفاق الرأسمالي والجاري، وتتساءل هذه الدراسة بشكل رئيسي عن مدى مساهمة هذه المساعدات في زيادة الإنفاق الجاري؛ والذي يؤدي بدوره إلى تراكم العجز في الموازنة العامة؛ أو في زيادة الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الإنتاجية والبنى التحتية؛ والذي يؤدي بدوره إلى دفع عجلة التقدم والنمو الإقتصادي.

2- الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع المساعدات الخارجية واثرها على الأدء المالي لحكومات الدول، من بين هذه الدراسات دراسة (Rodriguez and McGillivray, 1998) التي هدفت إلى تحديد أثر المساعدات الخارجية على الأداء المالي الحكومي خلال الفترة الزمنية (1956-1995) لدولة الباكستان، حيث استخدمت هذه الدراسة دالة تعظيم المنفعة للقطاع المالي الحكومي ووضعت قيوداً على هذه الدالة لضبط الإنفاق العام بحيث لا يتجاوز الايرادات العامة، وأجرت مجموعة من الاشتقاقات وتوصلت إلى نماذج قياسية تقيس أثر المساعدات الخارجية على السلوك المالي الحكومي المتمثل بالاقتراض والنفقات العامة والقرارات المتعلقة بالضرائب. وبعد إجراء الإختبارات القياسية اللازمة تبين وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى أن للمساعدات أثر إيجابي على الإنفاق الحكومي بمكوناته، حيث أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (15%) وزيادة الإنفاق الجاري بنسبة (1.94%)، وايضاً وجود أثر سلبي على الضرائب -الايرادات المحلية - بحيث أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) أدت إلى نقصان الضرائب المتحصلة بنسبة (2.91%)، كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) أدت إلى نقصان الاقتراض بنسبة (1.06%)، بحيث تم التعامل في هذه النماذج مع المساعدات على أنها جزء من الايرادات العامة للدولة.

كما هدفت دراسة (Njeru,2003) إلى تحديد أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق العام في دولة كينيا واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (1970-1999) وثلاثة نماذج قياسية تم اشتقاقها من خلال تعظيم دالة المنفعة المحكومة بقيود الميزانية، حيث حددت هذه النماذج العوامل التي تحكم الإنفاق العام والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري في كينيا. وتم تقدير النماذج القياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي، حيث أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) أدت إلى زيادة الإنفاق العام بنسبة (1.4%)، كما وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين المساعدات الخارجية والإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي، إذ أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) أدت إلى زيادة الإنفاق الجاري بنسبة (1.79%) والإنفاق الرأسمالي بنسبة (5%). وتميزت دراسة Njeru بأخذها لأثر تجميد المساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي، حيث جمدت المنظمات الدولية - في بعض السنوات- المساعدات الخارجية المقدمة لكينيا، وبناءً على ذلك تم استخدام متغير وهمي لتقدير أثر تجميد المساعدات على الإنفاق الحكومي، وتبين أن تجميد المساعدات له أثر سلبي وذو دلالة إحصائية على الإنفاق الحكومي. ويشير ذلك إلى شدة إعتماد كينيا على المساعدات الخارجية في تمويل نفقاتها الجارية والرأسمالية، واجبرها على اللجوء إلى تدابير مالية صارمة لمواجهة القصور في النفقات.

وبينت دراسة (Martins, 2007) فعالية المساعدات الخارجية في الأداء المالي الحكومي المتمثل في الإنفاق العام والإيرادات العامة والاقتراض الداخلي في إثيوبيا خلال الفترة (1964-2005). وكان الهدف الرئيسي من الدراسة تحديد إلى أي مدى تساهم المساعدات الخارجية في زيادة الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي، وإلى أي مدى تنتج المساعدات الخارجية آثاراً سلبية فيما يتعلق بالايرادات العامة والاقتراض المحلي. وتم اشتقاق النماذج القياسية بالاعتماد على تعظيم دالة المنفعة بوجود قيود ميزانية، والتي تم اشتقاقها في دراسة كل من (Rodriguez and McGillivray, 1998) و(Njeru, 2003)، واجرت الدراسة اختبارات التكامل المشترك لتحليل النماذج بعد التأكد من سكون واستقرار البيانات عند الفرق الاول، وتوصلت إلى أن المساعدات الخارجية لها أثر إيجابي واضح على النفقات العامة مع وجود تحيز طفيف نحو النفقات الرأسمالية إذ أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (14%) والإنفاق الجاري بنسبة (7%). واستنتج

الباحث بأنه تم تمويل جزء كبير من الإنفاق الرأسمالي في الموازنة الاثيوبية من المساعدات الخارجية، بينما مولت النفقات الجارية من الايرادات المحلية للخزينة. وهذا يعني أن للمساعدات أثر إيجابي أقوى على الموازنة الرأسمالية. كما وجدت الدراسة بعض الأدلة على أن للمساعدات أثر سلبي على الايرادات العامة والاقتراض المحلي مما يجعلها بديلاً عن مصادر التمويل الداخلي.

وأكدت دراسة (Johannes, 2003) على أهمية المساعدات الخارجية في تمويل موازنات الدول النامية، واستخدمت الدراسة دالة تعظيم المنفعة بوجود قيود الميزانية لقياس أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي للفترة الزمنية (1965–2002) في الكاميرون. تم استخدام منهج إنجل– كرينجر ذو الخطوتين للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي، حيث أدت زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة (1.266%).

وهدفت دراسة (التميمي، 2008) إلى التعرف على تطور المنح والمساعدات الخارجية الواردة للموازنة العامة خلال الفترة (1990–2006) وأثرها على الموازنة العامة في الأردن، حيث تم تقدير نموذج لقياس أثر المساعدات الخارجية على عجز الموازنة العامة واستخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتحليل هذه النماذج. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لمعدل نمو المساعدات الخارجية على عجز الموازنة العامة للدولة، وقد أوصت عدة توصيات من أهمها: استمرار الحكومة في سياسة ترشيد الاستهلاك العام، وتوجيه المساعدات الخارجية نحو تمويل المشاريع الانتاجية، وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار.

وهدفت دراسة (Shahzad and Ahmed, 2011) إلى تحديد أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي بمكوناته: الرأسمالي والجاري في الباكستان واتفقت الدراسة مع (Rodriguez and McGillivray,1998) و(Njeru, 2003) و(Martins, 2007) في استخدام نماذج قياسية يتم اشتقاقها من خلال تعظيم دالة المنفعة وبوجود قيود الميزانية. وتم تقدير النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساعدات الخارجية والإنفاق الرأسمالي، إذ أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة (1.3%) وزيادة الإنفاق الجاري بنسبة (5.38 %)، أي أن تأثير المساعدات الخارجية على الإنفاق الجاري يفوق تأثيره على الإنفاق الرأسمالي.

كما تناولت العديد من الدراسات تحليل العلاقة بين المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي، (Feeny, 2005; Al-Khaldi, 2008; Amanja and Morrissey, 2008) بالاضافة لدراسة (التميمي، 2008) و(الحراحشة، 2014)؛ والتي هدفت بشكل رئيسي لتحليل أثر المساعدات الخارجية، بالاضافة الى بعض المتغيرات الاقتصادية، على النمو الاقتصادي في دول مختلفة من ضمنها الاردن، وتوصلت الدراسات بمجملها إلى وجود تأثير ايجابي للمساعدات الخارجية بمختلف أشكالها في النمو الاقتصادي.

3– البعد النظري للعلاقة بين المساعدات الخارجية والإنفاق الحكومي

بالرغم من حاجة الدول النامية للمساعدات الخارجية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية وبالرغم من دور المساعدات الخارجية في حشد التمويل اللازم لتمويل جزء من النفقات وتقليص عجز الموازنة العامة، إلا أن هذه المساعدات قد لا يتم توجيهها بشكل صحيح لدعم خطط التنمية الاقتصادية وتمويل الإنفاق الرأسمالي، حيث تكمن الخطورة هنا في أن تؤدي زيادة المساعدات الخارجية الى زيادة الإنفاق الجاري نظراً لتوفر مصدر اضافي جديد لتمويل جزء من النفقات، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وزيادة العجز مرة اخرى. أو قد تؤدي الى انخفاض الايرادات المحلية مما يؤدي الى زيادة عجز الموازنة العامة. كما أن زيادة المساعدات الخارجية قد تؤدي الى انخفاض الاقتراض الداخلي ايضاً. وهذا كله محصلةً لحساسية هذه العوامل الداخلية لتدفق المساعدات الخارجية، لذا فان معرفة اثر المساعدات الخارجية على هذه المتغيرات وخاصةً على النفقات الجارية والرأسمالية وتحديد مدى تجاوب هذه المتغيرات لتدفق المساعدات الخارجية يفيد في إتخاذ السياسات السليمه لتصحيح المسار الذي تسلكه المساعدات الخارجية في الاقتصاد المحلي وتعظيم المنفعة من هذه المساعدات والبرامج التي تمولها.

قام العديد من الباحثين بدراسة أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي بمكوناته: الرأسمالي والجاري، بالاستناد إلى نموذج تعظيم المنفعة المقيد بمصادر تمويل الإنفاق الحكومي، حيث يفترض النموذج أن متخذ القرار الحكومي يسعى لتعظيم دالة المنفعة التالية: ، (Mavrotas and Ouattara, 2006)

$$U = -\left(\frac{\alpha^1}{2}\right)(Ig - Ig^*) - \left(\frac{\alpha^2}{2}\right)(G - G^*) - \left(\frac{\alpha^3}{2}\right)(T - T^*) - \left(\frac{\alpha^4}{2}\right)(A - A^*) - \left(\frac{\alpha^5}{2}\right)(B - B^*) \dots (1)$$

حيث:

U – دالة المنفعة.

Ig – الإنفاق الحكومي الرأسمالي.

G – الإنفاق الحكومي الجاري.

T– الإيرادات المحلية.

A – المساعدات الخارجية.

B– الاقتراض الداخلي.

α^i – معلمة وتمثل الوزن النسبي للهدف الذي يضعه صانع القرار الحكومي لكل متغير من المتغيرات، وتأخذ جميعها إشارة موجبة.

$*$ – تمثل القيم السنوية المستهدفة للمتغيرات.

وعندما تساوي القيم الفعلية القيم المستهدفة فإن الدالة هنا تكون مثالية؛ أي يتم تعظيم المنفعة.

ومن محددات المعادلة رقم (1) أن المساعدات الخارجية تحدد داخل النموذج (Endogenous)، بالاعتماد على فرضية أن الحكومة لها قدرة ولدرجة معينة من التحكم أو تحديد حجم المساعدات الخارجية (Rodriguez and McGillivray,1998). فحسب هذه المعادلة فإن الجهات المانحة والحكومات المتلقية للمنحة تدخل في مفاوضات لتحديد حجم المساعدات المخطط لها، حيث يكون لدى الحكومات بعض القوة التفاوضية لتحديد حجم المساعدات المستهدف، وتحديد حجم المساعدات التي تدفع فعلياً، كما يضع صانع القرار الحكومي قيم مستهدفة سنوياً لكل من الإنفاق الحكومي الرأسمالي والجاري والإيرادات المحلية. ويقترح إطار عمل نموذج تعظيم المنفعة أن يتم تحقيق القيم المستهدفة خلال السنة المالية، وبالتالي فإن دالة تعظيم المنفعة في المعادلة رقم (1) مقيدة بالقيدين التاليين:

$$IG + G = B + T + A \dots (2)$$

$$G = \boldsymbol{\alpha^1} T + \boldsymbol{\alpha^2} A + \boldsymbol{\alpha^3} B \dots (3)$$

تمثل المعادلة رقم (2) قيد ميزانية الحكومة التقليدي، والتي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي يجب أن يساوي مجموع المقبوضات (الإيرادات العامة والاقتراض الحكومي والمساعدات الخارجية). هذه المعادلة يجب أن تسود في أي وقت. على أية حال وببساطة فإن قيد دالة المنفعة للمعادلة رقم (2) يسمح بالمبادلة بين المتغيرات، طالما أنه لا يوجد تقييد أو قيود على كيفية توزيع كل مصدر من المصادر المتاحة للحكومة بين أوجه الإنفاق المختلفة سواء أكانت جارية أم رأسمالية.

لهذا السبب فإن المعادلة رقم (3) تضاف إلى قيد الميزانية التقليدي، حيث تمثل المعاملات النسبة العظمى من الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية والاقتراض الداخلي التي يتم تخصيصها للإنفاق الجاري، وتقع قيمة هذه المعاملات بين (0) و (1) صحيح. أما النسبة المتبقية $(1 - \sum \alpha^i)$ فهي تمثل النسبة المخصصة للإنفاق الحكومي الرأسمالي. على أية حال فإن تفسير المعلمة $(\boldsymbol{\alpha^2})$ التي تمثل نسبة المساعدات الخارجية المخصصة للإنفاق الجاري يجب أن لا تؤخذ في نطاق التبادلية؛ والسبب في ذلك أن بعض المساعدات التي تتدفق لغايات الإنفاق الرأسمالي تسجل على أنها إنفاق استهلاكي (جاري) (Rodriguez and McGillivray,1998). وبالتالي فإن المعادلة رقم (3) تشير إلى أن هناك قيداً خارجيًا يؤثر على كيفية قيام الحكومة بتوزيع المصادر المتاحة لديها بين أوجه الإنفاق المختلفة، حيث يعبر ذلك عن رد الفعل الذي يقوم به المانحون والجهات المحلية ذات العلاقة، بخصوص تحديد حصة النفقات الرأسمالية وحصة النفقات الجارية من كل مصدر من المصادر المتاحة لدى الحكومة، (الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية والقروض الداخلية) والتي تعكس رؤية متخذ القرار. إلا أنه لا يوجد ضمانة بأن الهدف المتمثل بهذه النسبة سوف يتحقق، كما أن الواقع العملي يشير إلى أن المساعدات الخارجية تدخل إلى حساب الخزينة كما هو الحال بالنسبة للإيرادات المحلية بحيث تشكل الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية حساب الإيرادات العامة، ويتم الإنفاق منها على أوجه الإنفاق المختلفة الجارية

والرأسمالية على حد سواء.

وبناءً على ذلك فإنه في حال عدم وجود قيود على النسبة المخصصة من المصادر المتاحة لكل من النفقات الجارية والرأسمالية، أي في حال غياب القيد في المعادلة رقم (3)، فإن الحكومة أو متخذ القرار يعظم المنفعة مع وجود القيد في المعادلة رقم (2) فقط، والذي يشير إلى أن المصادر المتاحة يتم توزيعها بحرية تامة بين النفقات الجارية والرأسمالية دون الخضوع لمعطيات القيد المبين في المعادلة رقم (3)، وقد استندت بعض الدراسات في هذا المجال على هذه الفرضية، (Rodriguez and McGillivray,1998).

وطالما أن النسبة المخصصة أو المحددة للنفقات الرأسمالية متوقع أن تكون موجبة وبين (0) و (1) فإن النسبة المخصصة للنفقات الجارية ايضاً من المتوقع أن تكون موجبة وبين (0) و(1) ايضاً، بمعنى أن مجموع النسبتين يساوي (1) صحيح.

كما أن القيد في المعادلة رقم (2) يختزل التأثير المباشر لمصادر التمويل المتاحة، بما فيها المساعدات الخارجية، على النفقات الجارية والرأسمالية. حيث يشير القيد إلى أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي والجاري يساوي مجموع مصادر التمويل المتاحة.

وبالتالي فإن الإنفاق الجاري يشكل نسبة من هذه المصادر والإنفاق الرأسمالي يشكل النسبة المتبقية منها، وبناءً على ذلك فإن كلاً من النفقات الجارية والرأسمالية يعتبر دالة في مصادر التمويل المتاحة، ويمكن تمثيل ذلك بالدالتين التاليتين وكما يلي:

$$IG = IG(T, A, B,) \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$G = G(T, A, B,) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

إذ يشير النموذج (4) والنموذج (5) إلى أن الإنفاق الحكومي بمكوناته: الرأسمالي والجاري يتأثر بالإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية والاقتراض الداخلي، دون وجود قيد على نسبة كل من النفقات الجارية والرأسمالية من هذه المصادر، وعليه يمكن تمثيل هذه العلاقة بالنموذجين القياسيين التاليين (Martins, 2007):

$$IG = \boldsymbol{\alpha_0} + \boldsymbol{\alpha_1} T + \boldsymbol{\alpha_2} A + \boldsymbol{\alpha_3} B + U_1 \dots (6)$$

$$G = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1} T + \boldsymbol{\beta_2} A + \boldsymbol{\beta_3} B + U_2 \dots (7)$$

حيث:

IG – الإنفاق الحكومي الرأسمالي.

G – الإنفاق الحكومي الجاري.

T– الإيرادات المحلية.

A– المساعدات الخارجية.

B– الاقتراض الداخلي.

U– حد الخطأ العشوائي.

$\boldsymbol{\alpha_i}$ –معلمة، وتمثل مدى تأثير كل من الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية والقروض الداخلية على الإنفاق الحكومي الرأسمالي.

$\boldsymbol{\beta_i}$ – معلمة، وتمثل مدى تأثير كل من الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية والقروض الداخلية على الإنفاق الحكومي الجاري.

وبإضافة الاقتراض الخارجي إلى المعادلة رقم (6) والمعادلة رقم (7) كمتغير يؤثر على الإنفاق الحكومي الرأسمالي والجاري يصبح النموذج كما يلي:

$$IG = \boldsymbol{\alpha_0} + \boldsymbol{\alpha_1} T + \boldsymbol{\alpha_2} A + \boldsymbol{\alpha_3} B + \boldsymbol{\alpha_4} F + U_1 \dots (8)$$

$$G = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1} T + \boldsymbol{\beta_2} A + \boldsymbol{\beta_3} B + \boldsymbol{\beta_4} F + U_2 \dots (9)$$

حيث:

F– تمثل الاقتراض الخارجي.

4- تطور المساعدات الخارجية الموجهة إلى الموازنة العامة والإنفاق العام في الاردن

يلاحظ من الشكل رقم (1) أن قيمة المساعدات الخارجية منذ أول سنوات الدراسة، أي في الثمانينيات، وحتى بداية القرن الحالي أي سنة 2002 اتصفت بالاستقرار حيث تراوحت بين (210.3 و 266) مليون دينار أردني، بعد ذلك ازداد اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية، وخاصة بعد الحرب على العراق في عام 2003، حينها حصل الأردن على مساعدات مالية أمريكية تجاوزت (900) مليون دولار، كما قدمت دول الخليج منحة نفطية للأردن لتعويض توقف إمدادات النفط العراقي الذي كان يوفر دعماً جوهرياً للاقتصاد الأردني في عقد التسعينيات (الحراحشة، 2014). بعد ذلك، اتصفت المساعدات الخارجية الموجهه للموازنة العامة بالتذبذب وفقاً لظروف الدول المانحة حتى عام 2009 حيث تراجعت المساعدات في هذا العام بمعدل (53.58%) مقارنة بسنة 2008. ويعزى ذلك إلى إنخفاض المساعدات الإنمائية التي تقدمها الدول الكبرى نتيجة تأثرها بالأزمة الاقتصادية والمالية

العالمية. ثم ارتفعت المساعدات ووصلت حدها الأقصى في سنة 2011 لتصل إلى ما قيمته (1215.0) مليون دينار. ويعزى هذا الارتفاع إلى تضافر الجهود الدولية لمساعدة الأردن في تحمل تبعات اللجوء السوري، إذ قدمت المملكة العربية السعودية منحة استثنائية بقيمة مليار دولار، كما قدمت الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي USAID في نفس العام (179) مليون دولار دعم نقدي للموازنة العامة و(50,000) طن قمح أمريكي بقيمة (19) مليون دولار كدعم عيني للموازنة (وزارة التخطيط، تقرير المساعدات الخارجية، 2011). ويذكر أن المساعدات الخارجية قد جاءت أعلى من المستوى المتوقع والمقدر لها في قانون الموازنة العامة وملحقها لعام 2011 بمقدار (191.0) مليون دولار (البنك المركزي ، التقرير السنوي، 2011). وقد ساهم هذا الارتفاع في المساعدات الخارجية الذي جاء في ظل ظروف اقتصادية ودولية صعبة مساهمه كبيرة في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية في مختلف القطاعات، وخاصة المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة.

وفي عام 2012 انخفضت المساعدات الموجهة للموازنة العامة. ويعزى هذا الانخفاض في قيمة المساعدات الخارجية إلى انخفاض المعونات العالمية بسبب الصعوبات التي تواجه الدول الغنية ودول منطقة اليورو المانحة في التغلب على الأزمة المالية العالمية. إذ أشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى إنخفاض المساعدات الإنمائية المقدمة للدول النامية بمعدل (4%) في عام 2012 (تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2012). ثم ارتفعت المساعدات الخارجية لتسجل أعلى قيمة لها في عام 2014 حيث وصلت إلى ما قيمته (1236.5) مليون دينار أردني. وكان من أبرز الجهات الداعمة للموازنة العامة في هذا العام الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قدمت ما قيمته (400) مليون دولار كمساعدات ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية الاعتيادية والإضافية. كما وقدمت كندا (16.72) مليون دولار لدعم قطاع التعليم في الأردن، وقدم الاتحاد الأوروبي (85.96) مليون دولار لدعم الإصلاحات المالية والإدارية العامة والترويج للاشتمال المالي من خلال تعزيز حاكمية وانتشار التمويل الميكروي في الأردن (وزارة التخطيط ، تقرير المساعدات الخارجية، 2014).

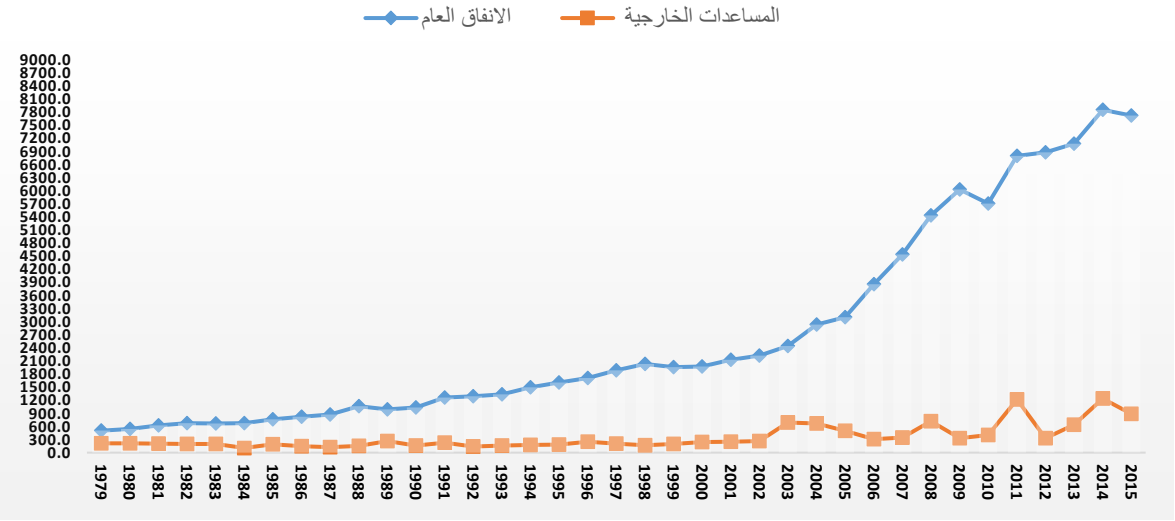

الشكل رقم (1)

المساعدات الخارجية التي تلقتها الموازنة العامة وحجم الإنفاق العام خلال الفترة 1979-2015 بالمليون دينار

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك المركزي الأردني، نشرة إحصائية، خمسين عام .

يتضح ايضا من الشكل رقم (1) أن النفقات العامة في بداية فترة الدراسة أتخذت الاتجاه المتزايد، ويعزي ذلك إلى أن الاقتصاد الأردني شهد في هذه الفترة حالة من الإنتعاش أثرت على مجمل الأوضاع الاقتصادية، وارتفعت النفقات العامة بمكوناتها الرأسمالية والجارية، واستمر هذا التزايد إلى عام 1983 حيث انخفض الإنفاق بنسبة (5.80%)، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط العالمية في السوق الدولية، الأمر الذي أدى إلى إلى تخفيض الإنفاق الإنمائي للدول العربية المنتجة للنفط، ونتيجة لذلك أعلنت الحكومة الأردنية في هذا العام سياسة مالية متشددة، وذلك مع بداية التراجع والانحسار في الاقتصاد الأردني للفترة (1983-1988) (الزيادات، 2010)، كما أظهرت النفقات العامة تحسناً واضحاً في الأعوام 1985 و1986 و1987 و1988، حيث أرتفعت بمعدلات نمو (9.50%) و(8.53%) و(6.37%) و(13.82%)على التوالي. وفي نهاية الثمانينات بدأت تظهر معالم الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالاقتصاد الأردني، فانخفضت النفقات العامة بمعدل (25.62%) في عام 1989، ونتج ذلك عن الانخفاض الكبير في النفقات الرأسمالية. كما يتضح من الشكل رقم (2).

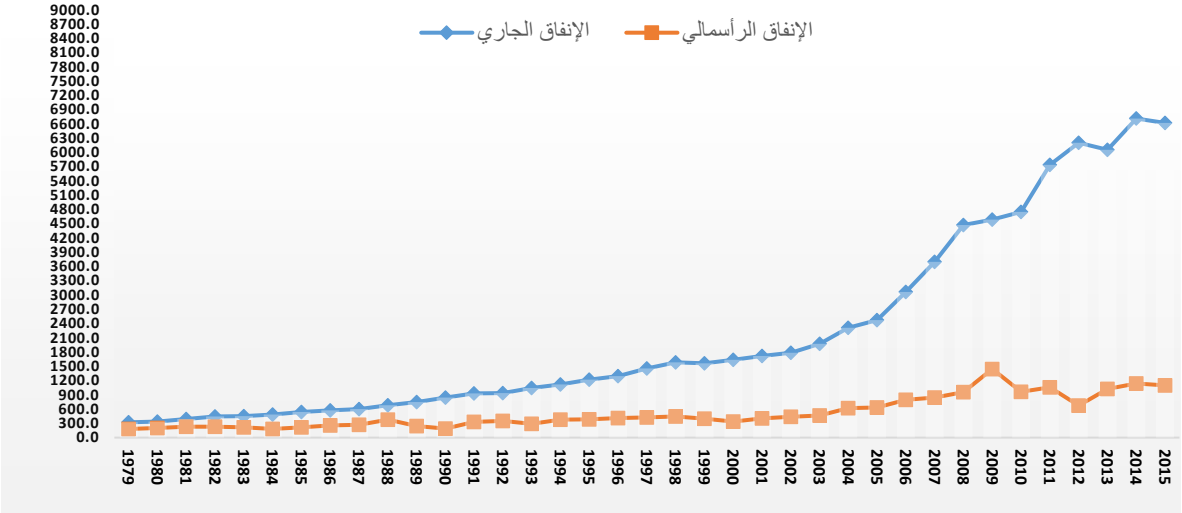

الشكل رقم (2)

الإنفاق العام (الرأسمالي والجاري) خلال الفترة 1979-2015 بالمليون دينار

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك المركزي الأردني، نشرة إحصائية، خمسين عام .

وفي فترة التسعينات تبنى الأردن برنامجين للتصحيح الاقتصادي تضمن ضبط وترشيد النفقات العامة، ومن أبرز نشاطات الحكومة ضمن هذه البرامج برنامج الخصخصة أي إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص الذي شرعت الحكومة الأردنية بالتوجه نحوه منذ عام 1996، وهذه البرامج انعكست نتائجها في الأعوام التالية على النفقات العامة، وبصورة واضحة في عام 1999، حيث انخفض معدل النمو في النفقات ليصل إلى (4.14%) مقارنة بسنة 1998.

ومنذ عام 2000 وحتى عام 2009، اتجهت النفقات العامة إلى الزيادة حيث سجلت معدل نمو وسطياً (8.13%) نتيجة لنمو في الرواتب والأجور، ونفقات التقاعد، خاصة بعد قرار الحكومة آنذاك بزيادة رواتب العاملين والمتقاعدين العسكريين والمدنيين (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2000)، وفي عام 2010 جمدت الحكومة بعض المشاريع غير الضرورية. وفي هذا العام صرح وزير المالية بأن الأردن يتجه لخفض عجز لموازنة العامة على المستوى المستهدف، أي إلى (6.3%) من الناتج المحلي

الإجمالي، وذلك من خلال القيام بمجموعة من أشد تخفيضات الإنفاق صرامة في السنوات التالية، حيث تعهدت الحكومة آنذاك بتوفير مليار دولار عبر ميزانية تقشفيه في هذا العام تتضمن توقيف التوظيف الحكومي، وتخفيضات في الإنفاق الرأسمالي بنسبة (33.44%) ليصل (961.4) مليون دينار (رويترز ، 2010).

في عام 2011 وصلت النفقات العامة حدها الأقصى، ونمت (14.31%) بالمقارنة مع سنة 2010. وبالرجوع إلى الشكل رقم (1) يتبين أنه نفس العام الذي سجلت فيه المساعدات الخارجية المقدمة لدعم الموازنة العامة في الأردن أقصى حد لها. وتبين منها وجود علاقة قوية بين المساعدات الخارجية والإنفاق العام.

بعد عام 2011، بدأت معالم الاضطرابات السياسية في المنطقة تؤثر على الوضع الاقتصادي والتركيب السكاني في الأردن في السنوات اللاحقة، فالحرب السورية وتدفق اللاجئين السوريين إلى الأراضي الأردنية وما نجم عنه من زيادة في أعداد السكان، أدت إلى ضغوطات على الموارد المحلية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام حتى وصل بقيمته المطلقة في سنة 2015 إلى 7722.9 مليون دينار أردني وذلك على الرغم من إنخفاض أسعار النفط العالمية وإلغاء مخصص بند دعم المحروقات في الموازنة العامة.

5- تحليل أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الحكومي: الرأسمالي والجاري في الأردن

بهدف تحليل أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي والجاري في الأردن، تم الاستناد إلى المناهج المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية. وتقوم هذه المناهج على استعراض المتغيرات والنموذج القياسي المتبع، مروراً بالاختبارات القياسية لتحديد المنهج الملائم لتقدير النموذج، إذ تم إختبار سكون بيانات السلاسل الزمنية باستخدام إختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)، وكذلك استخدام تحليل التكامل المشترك (Cointegration Analysis) باستخدام طريقة جوهانسن لاختبار إمكانية وجود علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وامكانية استخدام نموذج تصحيح الخطأ لتحديد سرعة التكيف للوصول الى التوازن.

5-1 تعريف متغيرات الدراسة

- الإنفاق الرأسمالي (Government Investment): هو الإنفاق الذي يرتبط تنفيذه بفترة زمنية محددة وتشمل النفقات الموجهة إلى تحسين وتطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية في الدولة وتشمل نفقات التنمية الإقتصادية والإجتماعية (شهاب، 1999).
- الإنفاق الجاري (Government Consumption): هو الإنفاق الذي يسير بصورة دورية ومنتظمة ويشمل النفقات الموجهة لحفظ أمن وإستقرار المجتمع وأجور العاملين في أجهزة الدولة (شهاب، 1999).
- المساعدات الخارجية (Foreign Aid): هي المساعدات الخارجية التي تتلقاها خزينة الدولة من أفراد أو دول أخرى أو منظمات خاصة أو حكومية (وزارة التخطيط، تقرير المساعدات الخارجية، 2014).
- الإيرادات المحلية (Domestic Revenue): مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على الدوائر والمشروعات العامة، ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2015).
- القروض الداخلية (Domestic borrowing): هي القروض التي تعقدها الدولة مع مواطنيها عن طريق الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية الأخرى (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2015).
- القروض الخارجية (Foreign borrowing): هي القروض التي تحصل عليها الدولة من خارج البلاد أو من حكومات أجنبية وقد تكون طويلة أو قصيرة الأجل (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2015).

5-2 تحليل النماذج القياسية

تعتمد هذه الدراسة النماذج التي تمت صياغتها في المعادلتين (8) و(9) لقياس أثر المساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي والجاري في الأردن ، والتي أعيدت صياغتها بالصورة اللوغاريتمية، جرياً على ما استخدم من صياغة في دراسات سابقة مثل دراسة مارتينز (Martins, 2007):

$$lnRIG_t = \boldsymbol{\alpha_0} + \boldsymbol{\alpha_1} lnRA_t + \boldsymbol{\alpha_2} lnRT_t + \boldsymbol{\alpha_3} lnRB_t + \boldsymbol{\alpha_4} lnRF_t + U_t \ldots\ldots (8)$$

$$lnRG_t = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1} lnRA_t + \boldsymbol{\beta_2} lnRT_t + \boldsymbol{\beta_3} lnRB_t + \boldsymbol{\beta_4} lnRF_t + U_t \quad \ldots\ldots (9)$$

حيث:

- $lnRIG$: اللوغريتم الطبيعي للإنفاق الرأسمالي الحقيقي.
- $lnRG$: اللوغريتم الطبيعي للإنفاق الجاري الحقيقي.
- $lnRA$: اللوغريتم الطبيعي للمساعدات الخارجية الحقيقي.
- $lnRT$: اللوغريتم الطبيعي للإيرادات المحلية الحقيقي.

- $lnRB$: اللوغريتم الطبيعي للقروض الداخلية الحقيقي.
- $lnRF$: اللوغريتم الطبيعي للقروض الخارجية الحقيقي.
- U: حدّ الخطأ العشوائي.
- α_i , β_i : معلمات النموذجين، حيث (i=0, 1,2 ,3 ,4)

5-3 نتائج الاختبارات القياسية المستخدمة

تم تطبيق الإختبارات القياسية اللازمة على متغيرات الدراسة، وفيما يلي نتائج الاختبارات القياسية التي تم الحصول عليها:

5 -3-1 إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

تعتبر اختبارات جذر الوحدة من أولى الخطوات التي ينبغي القيام بها للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وذلك لأن التقدير القياسي باستخدام بيانات غير ساكنة يؤدي إلى نتائج تقدير زائفة (Spurious Results)، وبالتالي الميل إلى عدم الوثوق بالنتائج التي تفترض سكون المتغيرات دون إختبارها بالفعل. ومن أكثر اختبارات السكون إستخداماً إختباري ديكي – فولر الموسع (ADF) وفيلبس – بيرون (PP).

الجدول رقم (1)

نتائج إختبارات جذر الوحدة لسكون البيانات

Variables	Level				1st difference				Integrated
	ADF	Prob	PP	Prob	ADF	Prob	PP	Prob	
LN(RIG)	-2.769	0.662	0.118	0.712	-5.662	0.000*	-9.842	0.000*	I(1)
LN(RG)	0.626	0.999	3.370	0.999	-5.759	0.007*	-4.559	0.000*	I(1)
LN(RA)	-2.721	0.607	-0.315	0.565	-7.022	0.000*	-10.42	0.000*	I(1)
LN(RB)	0.317	0.998	2.944	0.998	-4.079	0.000*	-3.412	0.001*	I(1)
LN(RT)	-1.396	0.999	3.477	0.999	-5.355	0.012*	-4.291	0.000*	I(1)
LN(RF)	-2.732	0.923	0.989	0.911	-4.948	0.000*	-4.872	0.000*	I(1)

ويبين الجدول رقم (1) نتائج اختبار كل من ADF وPP للسلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، ويتضح من النتائج أن جميع متغيرات الدراسة في النموذجين غير ساكنة بمستوياتها. حيث تم الحكم على عدم سكون المتغيرات من خلال الاحتمالية (P-Value) حيث كانت أكبر من 5%، وايضاً من خلال القيم المقدرة لاختبار (T-Statistic) التي جاءت أقل من القيم الجدولية بقيمتها المطلقة. بناءً على ذلك فأنه تم قبول فرضية العدم. وبالتالي، تم العمل على أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات، وأشارت النتائج الى أن جميع متغيرات النماذج ساكنة من الدرجة الأولى أي I(1).

5-3-2 اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني (lag - length Selection)

من أهم الاختبارات المصاحبة للنماذج اختبار اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني (lag - length Selection)، وذلك لإيجاد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني، ويتم عادة الإعتماد على بعض المعايير المستخدمة قياساً والتي من أهمها: معيار شوارتز (SIC) (Schwarz Information Criterion) ومعيار أكايك (AIC) (Akaike Information Criterion)، حيث يتم اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة التي تعطي أقل قيمة لهذين المعيارين. وبعد إجراء فحص اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة، كما هو مبين في الجدول رقم (2)، يشير معيار(AIC) إلى أن عدد فترات الإبطاء فترتين تباطؤ زمني في النموذجين، في حين يظهر معيار (SIC) أن عدد فترات الإبطاء هي فترة واحدة في هذه النماذج. هذا وقد تم اعتماد فترتي تباطؤ زمني في تقدير النموذجين بالاعتماد على هذا الاختبار.

الجدول رقم (2)

نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني (VAR Lag Order Selection Criteria)

Model	Lag	AIC	SC
One	**0**	3.592555	3.81702
	1	-3.011634	**-1.664846***
	2	**-3.110608***	-0.641495
	3	-2.973669	0.617768
Two	**0**	1.653189	1.768945
	1	-5.456075	**-4.109287***
	2	**-5.651505***	1.877653
	3	-5.252084	-2.782972

5-3-3 اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

في حال إجراء اختبار جذر الوحدة وكانت المتغيّرات ساكنة من الدرجة الأولى I(1)، فهذا يشير إلى احتمالية وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في الأجل الطويل. ويُستخدم إختبار جوهانسن (Johansen) لهذا الغرض. وحسب هذا الاختبار هناك طريقتان لإختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، هما: إختبار الأثر (Trace Test) وإختبار قيم إيجن العظمى (Maximal Eigen Value Test). ومن خلال هذا الإختبار نحصل على قيم إيجن (Eigen) عددها (n) مساوٍ لعدد متجهات التكامل المشترك، ولتحديد أي من هذه المتجهات يمثل علاقة تكامل مشترك، فإننا نختار المتجهات التكاملية التي تقابل أعلى قيم إيجن (Johansen and Juselius, 1990). ولمعرفة فيما اذا كان هناك تكامل مشترك في النموذج، يتم مقارنة قيمة (T) المحسوبة مع قيمة (T) الحرجة لفرضية العدم، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الحرجة نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود التكامل المشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود التكامل المشترك، ويتم استخدام الأسلوب نفسه لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك في النموذج. ويبين الجدول رقم (3) نتائج إختبار الجذر الكامن Maximum Eigenvalues Test (λmax) وإختبار الأثر Trace Test (λtrace) للكشف عن وجود علاقات طويلة الأجل.

الجدول رقم (3)

نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen) لمتغيرات نماذج الدراسة

Model	Hypothesized	Trace Test			Hypothesized	Max-Eigen Test		
		Trace Statistic	Critical Value 5%	Prob		Max-Eigen Statistic	Critical Value 5%	Prob
One	**None**	69.54452	69.81889	**0.0526**	**None***	35.07447	33.87687	**0.0358**
	At most 1	34.47005	47.85613	**0.4763**	**At most 1**	18.33785	27.58434	**0.4672**
	At most 2	16.13221	29.79707	**0.7029**	**At most 2**	9.540458	21.13162	**0.7866**
	At most 3	6.59175	15.49471	**0.6255**	**At most 3**	5.914761	14.2646	**0.6242**
	At most 4	0.676989	3.841466	**0.4106**	**At most 4**	0.676989	3.841466	**0.4106**

Model	Hypothesized	Trace Test			Hypothesized	Max-Eigen Test		
		Trace Statistic	Critical Value 5%	Prob		Max-Eigen Statistic	Critical Value 5%	Prob
Two	None*	97.14546	69.81889	**0.0001**	None*	53.67184	33.87687	**0.0001**
	At most 1	43.47362	47.85613	**0.1215**	At most 1	26.55568	27.58434	**0.0673**
	At most 2	16.91793	29.79707	**0.6461**	At most 2	9.135814	21.13162	**0.8213**
	At most 3	7.782118	15.49471	**0.489**	At most 3	7.22722	14.26460	**0.4626**
	At most 4	0.554898	3.841466	**0.4563**	At most 4	0.554898	3.841466	**0.4563**

تظهر نتائج النموذج الأول وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات في إختبار Maximum Eigenvalues Test (λ_{max})، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل في النموذج الأول. أما في النموذج الثاني فتبين وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات في كلا الإختبارين، وهذه النتائج تبرر استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) كنموذج مناسب للتقدير.

5-3-4 العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لنماذج الدراسة:

أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ولذلك سيتم بيان هذه العلاقة من خلال تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). ويساهم تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) في تحديد العلاقة السببية في الأجل الطويل وفي الأجل القصير. حيث أن العلاقة السببية في الأجل الطويل يتم إيجادها من خلال إختبار معنوية القيمة التباطؤية لفترة واحدة لحد تصحيح الخطأ Error Correction Term (ECT). بينما يتم تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير من خلال معنوية إختبار F-statistic للمتغيرات التفسيرية في الفرق الأول، حيث تصبح معنوية إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة لإختبار F-statistic أكبر من القيمة الإحصائية الجدولية لإختبار F-statistic. وبالتالي فإننا سوف نرفض الفرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة سببية في المدى القصير (Engle and Granger, 1987). ويبين الجدولين رقم (4) و(5) نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لنموذجي الدراسة وذلك بوجود فترتي إبطاء زمني.

الجدول رقم (4)

نتائج تقدير العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) للنموذج الاول

Vector Error Correction Estimates **Sample (adjusted): 1981 2015** **Included observations: 35 after adjustments** **Standard errors in ( ) & T-statistics in [ ]**	
Cointegrating Eq:	**LNRIG(-1)**
LNRA(-1)	−0.413854 (0.10653) [3.88501]
LNRT(-1)	0.087857 (0.15448) [-0.56871]
LNRB(-1)	−0.167414 (0.08143) [2.05601]
LNRF(-1)	0.084962 (0.06157) [-1.38001]
C	−3.923707
Error Correction:	**D(LNRIG)**
CointEq1	-0.845602 (0.25709) [-3.28913]
R-squared	0.664375
Adj. R-squared	0.496563
F-statistica	3.959034
D(LnRIG(-1))	−0.165 [-0.614]
D(LnRA(-1))	0.280 [2.250]
D(LnRT(-1))	0.102 [0.230]
D(LnRB(-1))	0.485− [-1.760]
D(LnRF(-1))	0.455 [2.531]
D(LnRIG(-2))	0.286− [1.438]
D(LnRA(-2))	0.271 [2.667]
D(LnRT(-2))	0.364 [0.836]
D(LnRB (-2))	0.154 [0.524]
D(LnRF(-2))	0.240 [1.035]
C	0.022−

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن معامل متغير المساعدات الخارجية (*LnRA*) معنوي في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، ويشير ذلك إلى وجود علاقة سببية إيجابية تتجه من المساعدات الخارجية إلى الإنفاق الرأسمالي في الأجل الطويل. ويلاحظ ايضاً إيجابية ومعنوية متغير القروض الداخلية (*LNRB*) وبلغت قيمتها المحسوبة حوالي (2.06) وهي أكبر من القيمة الجدولية، أما القروض الخارجية (*LNRF*) والايرادات المحلية (*LnRT*) فكان تأثيرهما سلبي، ولكنه غير معنوي. يمكن كتابة المتجه التكاملي في شكل معادلة تبين العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج الأول (نموذج الإستثمار الحكومي)، على النحو التالي:

$$LnRIG(-1) = 3.924 + 0.414LnRA(-1) - 0.088lnRT(-1) + 0.167lnRB(-1) - 0.085lnRF(-1) \ldots (10)$$

(−0.56871) (-1.38001) (2.05601) (3.88501)

*. الارقام بين الاقواس تمثل قيمة (*T-statistic*).

يتبين لنا من خلال المعادلة رقم (10) أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) أدت إلى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بنسبة (0.414%)، وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة كل من (Rodriguez and McGillivray, 1998) و (Njeru, 2003) و (Martins,2007) ، بينما أدت زيادة القروض الداخلية بنسبة (1%) إلى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بنسبة (0.167).

وبناءً على نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) في النموذج الأول المبينة في الجدول رقم (4) يتبين أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 5% وبمعامل تصحيح خطأ يبلغ (0.86−)، مما يشير إلى وجود علاقة احصائية طويلة الأجل بين الإنفاق الرأسمالي والمتغيرات التوضيحية، كما يدل هذا المعامل على أن 86% من عدم التوازن يتم تصحيحه سنوياً.

الجدول رقم (5) يبين نتائج تقدير العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) للنموذج الثاني (االجاري الحكومي)، وتشير النتائج الى أن معاملات كل من متغير الايرادات المحلية (*LnRT*) والمساعدات الخارجية (*LnRA*) معنوية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%. في حين يلاحظ عدم معنوية متغير القروض الداخلية (*LNRB*)، أما متغير القروض الخارجية (*LNRF*) فكان تأثيره سالباً ومعنوياً على الإنفاق الجاري. ويمكن كتابة المتجه التكاملي في شكل معادلة تبين العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج الثاني على النحو التالي:

$$LnRG(-1) = 0.720 + 0.152LnRA(-1) + 1.188lnRT(-1) - 0.071lnRB(-1) - 0.114lnRF(-1) \ldots . (11)$$

(3.56592) (16.4775) (−1.85590) (− 4.64597)

يتبين لنا من خلال المعادلة رقم (11) أن زيادة المساعدات الخارجية بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الإنفاق الجاري بنسبة (0.152 %) بينما اذا زادت الايرادات المحلية بنسبة (1%) فإن الإنفاق الجاري يزداد بنسبة (1.12) وهذه النتائج تتفق مع دراسة (Rodriguez and McGillivray, 1998) و(Njeru, 2003) و(Martins, 2007). بينما اذا زادت القروض الخارجية بنسبة (1%) فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الجاري بنسبة (0.114 %).

الجدول رقم (5)

نتائج تقدير العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) للنموذج الثاني

Vector Error Correction Estimates Sample (adjusted): 1981 2015 **Included observations: 35 after adjustments Standard errors in ( ) & T-statistics in [ ]**	
Cointegrating Eq:	**LNRG(-1)**
LNRA(-1)	−0.152368 (0.04273) [3.56592]
LNRT(-1)	−1.187803 (0.07209) [16.4775]
LNRB(-1)	0.071266 (0.03840) 1.85590]−[
LNRF(-1)	0.114276 (0.02460) 4.64597]−[
C	−0.719897
Error Correction:	**D(LNRG)**
CointEq1	-0.371356 (0.12381) [-2.99938]
R-squared	0.552755
Adj. R-squared	0.**32913**2
F-statistica	2.471819
D(LnRG(-1))	0.099− [0.518]
D(LnRA(-1))	0.041 [1.485]
D(LnRT(-1))	0.066 [0.540]
D(LnRB(-1))	0.057− [-0.632]
D(LnRF(-1))	0.080 [1.619]
D(LnRG(-2))	0.178 [0.992]
D(LnRA(-2))	0.080 [3.117]
D(LnRT(-2))	0.249 [1.892]
D(LnRB (-2))	0.096− [-1.089]
D(LnRF(-2))	0.070− [-1.316]
C	0.042− [-2.903]

اما نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) للنموذج الثاني والمبينة في الجدول رقم (5)، والذي يتم من خلاله تحديد معامل تصحيح الخطأ، وتقصي أثر المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة على الإنفاق الجاري في الأردن في المدى القصير والمدى الطويل، فإن معامل حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 5% وبمعامل خطأ يبلغ (0.37−). مما يشير الى أن 37% من عدم التوازن يتم تصحيحه سنوياً. مما يعني أن حد الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في الإنفاق الجاري، ويشير إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج والإنفاق الجاري في الأردن. وبما أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، فأنه يمكن الاستنتاج أن الإنفاق الجاري في الأردن يتأثر بالمتغيرات المستخدمة في النموذج على المدى الطويل، كما يدل على وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

6- النتائـــج

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور المساعدات الخارجية في مكونات الإنفاق الحكومي: الرأسمالي والجاري في الأردن خلال الفترة (1979−2015)، وبعد إجراء الإختبارات الضرورية واللازمة لتحقيق هذا الهدف، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- اعتماد الأردن بشكل كبير على المساعدات الخارجية، فعلى الرغم من الجهود التي بذلها الأردن، لتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية وزيادة الإعتماد على الموارد المحلية، إلا أن نسب المساعدات الخارجية إلى الإنفاق الحكومي، ما زالت مرتفعة جدا.
- بينت نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) للنموذج الأول بأن تأثير المساعدات الخارجية على الإنفاق الرأسمالي كان موجبا ومعنويا، ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم المساعدات والمنح الخارجية الموجهة إلى الأردن، ووفقاً لتقارير وزارة التخطيط الأردنية، كانت مرتبطة ببرامج ومشاريع تنموية وإستثمارية حكومية، مما يتوجب على الحكومة إنفاقها لهذه الغاية. وتبين أيضاً أن الإيرادات المحلية لا تؤثر على الإنفاق الرأسمالي، مما يعني أن الحكومة الأردنية تستهدف بالدرجة الاولى استخدام الإيرادات المحلية في تغطية الإنفاق الجاري كما تشير المعادلة رقم (11) للنموذج الثاني، وليس الإنفاق الرأسمالي. ويعني ذلك ايضاً أن الإيرادات العامة لا تؤثر على الإنفاق الرأسمالي وذلك وفقاً لتقارير المالية العامة خلال سنوات الدراسة. كما تبين أن للقروض الداخلية أثرا موجبا ومعنويا على الإنفاق الرأسمالي، بينما كان تأثير القروض الخارجية في الإنفاق الرأسمالي سالباً وغير معنوي.
- أظهرت نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) للنموذج الثاني بأن تأثير المساعدات الخارجية على الإنفاق الجاري كان موجباً ومعنوياً، ويتضح من ذلك أن المساعدات الخارجية، وبالرغم من أنها تكون عادة موجهة الى زيادة الإنفاق الرأسمالي الحكومي، إلا أن النتائج تشير إلى استخدام الحكومة هذه المساعدات للتوسع في نفقاتها الاستهلاكية. كما تبين أن للإيرادات العامة أثراً إيجابياً وكبيراً على الإنفاق الجاري مما يعني استخدام الحكومة الأردنية إيراداتها المحلية لتغطية نفقاتها الجارية، وبحسب أرقام وزارة المالية الأردنية فإن نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات الجارية كانت في عام 2010 كانت (89%) ولتصبح (73%) في 2011، ومن ثم الى (76%) في 2012، لتعود إلى (84 %) في 2013 ولتواصل الارتفاع إلى (89 %) في 2014 حتى وصلت إلى (97%) في 2015. القروض الداخلية من جهة أخرى لا تؤثر على الإنفاق الجاري، بينما كان للقروض الخارجية تأثير سلبي ومعنوي على الإنفاق الجاري، وهذا الأثر يختزل جزءاً من خطورة الإقتراض الخارجي، حيث أدت زيادة الاقتراض الخارجي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي إلى زيادة المخاطر والالتزامات الحكومية تجاه المؤسسات والدول الأجنبية، مما عرض الاقتصاد الوطني الى مخاطر كبيرة جعلته يلجأ إلى صندوق النقد وبرامج التصحيح الإقتصادي. وهذا بدوره دفع الحكومة الى تخفيض نفقاتها الجارية لسداد تلك القروض وتجنب اللجوء الى مزيد من الاقتراض الخارجي في المدى الطويل.
- أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) في النموذج الأول بأن معامل حد تصحيح الخطأ (سرعة التعديل) سالب ومعنوي ايضاً، مما يدل على أن الإنفاق الرأسمالي في الأردن يتأثر بالمتغيرات التفسيرية

المستخدمة في النموذج على المدى الطويل، كما ويدل على وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذ بلغت سرعة التعديل في الإنفاق الرأسمالي إلى التوازن طويل الأجل ما نسبته (84.6%) أي أن الإنفاق الرأسمالي يحتاج إلى حوالي سنة وثلاثة أشهر ليعود إلى التوزان من خلال علاقته مع متغيرات النموذج المستقلة.

- أظهرت نتائج حد معامل تصحيح الخطأ (Error Correction Term) في النموذج الثاني لمتغير الإنفاق الجاري أن اشارته سالبة ومعنوية، مما يدل على أن الإنفاق الجاري في الأردن يتأثر بالمتغيرات التفسيرية المستخدمة في النموذج على المدى الطويل، وهذا يدل ايضاً على وجود علاقة سببية في الأجل القصير تتجه من متغيرات الدراسة الى الإنفاق الجاري. وبلغت سرعة التعديل نحو التوازن ما نسبته (37.1%) من خطأ البعد عن التوازن، أي انه يحتاج إلى حوالي سنتين وثمان أشهر ليعود إلى التوزان من خلال علاقته بباقي مصادر التمويل المستخدمة في النموذج كمتغيرات.

المصادر

بكر، كامل (1996)" **التنمية الاقتصادية**" ط (2)، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر

البنك المركزي الأردني (1996)، **بيانات إحصائية سنوية 1964-1995**.

البنك المركزي الأردني (2015)، **النشرة الإحصائية الشهرية**، كانون الأول،51(12).

البنك المركزي الأردني (2015)، **نشرة إحصائية، خمسين عام**.

البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2011 .

البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2015.

تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ،2012

التميمي، حمزة (2008)،"**اثر المساعدات والمنح الخارجية في رفد الموازنة العامة الأردنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ، الكرك، الأردن.

الجومرد، أثيل عبد الحبار (2000)، " **تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للاردن 1989-1999**"، ط (1) الأردن: مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية).

الحراحشة، عبد المعطي محمد، (2014)،" **أثر المساعدات الخارجية على النمو الإقتصادي في الأردن**" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آال البيت ، الأردن.

شهاب، محمود مجدي (1999)، الاقتصاد المالي : نظرية مالية الدولة – السياسات المالية للنظام الرأسمالي،الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

عبد الفتاح، سيف الدين (2001)، "**المساعدات الخارجية والتنمية في الوطن العربي**"، ط (1)، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

وزارة التخطيط ، تقريرالمساعدات الخارجية، 2014.

وزارة التخطيط، تقرير المساعدات الخارجية، 2011.

الوزني، خالد واصف (1994)، "**سياسات التكيف الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الأردن**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، مصر.

REFERENCES

Abdelfattah, Saifeddine (2001). ***Foreign Aids and Development in Arab World***, Ed. 1, Scientific Center of Political Studies, Amman.

Alharahsheh, Abdelmoa'ti (2014). ***The Effect of Foreign Aids on Economic Growth in Jordan***, Unpublished MA Thesis, Al-Albayt University, Jordan.

Aljowamrad, Atheel A. (2000). ***Evaluation of the Foreign Financial Aids for Jordan 1989-1999***, Ed.1, Center of Strategic Studies, Jordan.

Al-Khaldi, Mwafaq. (2008). Impact of Foreign Aid on Economic Development in Jordan (1990-2005). ***Journal of Social Sciences***, 4(1): 16-20.

Altamimi, Hamzeh (2008). ***The Role of Foreign Aids and Grants in supporting the Jordanian Budget***, Unpublished MA Thesis, Mu'tah University, Jordan.

Alwazani, Khalid (1994). ***Economic Adjusted Policies: The Case of Jordan***, Unpublished Ph.D. Dissertation, Cairo, ,Egypt.

Baker, Kamel (1996). ***Economic Development***, Ed. 2, Dar Alnahdah Press, Beirut.

Central Bank of Jordan (1996), Annual Statistics 1964-1995.

Central Bank of Jordan (2011), Annual Report.

Central Bank of Jordan (2015), Annual Report.

Central Bank of Jordan (2015), Monthly Statistical Bulletin (12).

Central Bank of Jordan (2015), Monthly Statistics, Fifty Years.

Engle, Robert, and C.W. Granger. (1987). Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing. ***Econometrica***, 55(1).

Feeny, Simon. (2005). The Impact of Foreign Aid in Papua New Guinea. ***The Journal of Development Studies***, 41(6): 1092-1117.

Greene, W. (2003). ***Econometric Analysis*** 5th edn. New Jersey: Prentice Hall.

Johannes, Tabi Atemnkeng. (2003). ***Foreign Aid and the Public Sector Budget Process in a Developing Country: the Case of Cameroon, reserch paper***. Cameroon: University of Dschang..

Johansen, Søren, and Katarina Juselius.(1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on co-Integration with Applications on the Demand for Money. ***Oxford Bulletin of Economics and Statistics***, 52(2): 169- 210.

M'Amanja, Daniel, Tim Lloyd, and Oliver Morrissey. (2005). Fiscal Aggregates, Aid and Growth in Kenya: A Vector Autoregressive (VAR) Analysis. *Research* ***Paper, Centre for Research in Economic Development and International Trade (CREDIT),*** 1(5).

Martins M.G.Pedro. (2007), ***The Impact of Foreign Aid on Government Spending, Revenue and Domestic Borrouewing in Ethiopa, Reserch Paper***. Barazil: International Provety Center.

Mavrotas, George, and Bazoumana Ouattara.(2006). Aid Disaggregation and the Public Sector in Aid-Recipient Economies: Some Evidence from Cote D'Ivoire. ***Review of Development Economics***, 10(3): 434-451. Njeru, James (2003). ***The Impact of Foreign Aid on Public Expenditure Sector, Reserch Paper.*** Nairobi, Kenya: African Economic Research Consortium.

Ministry of Planning (2011), Foreign Aids Report.

Ministry of Planning (2014), Foreign Aids Report

OECD Report (2012).

Rodriguez, Susana, and McGillivray, Mark. (1998). ***Aid and the Public Sector in Pakistan: Evidence with Endogenous Aid.*** Centre for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham.

Shahzad, Ahmad and Ahmad Tranvir. (2011). Impact of Foreign Aid on Public Expenditure. ***International Refereed Research Journal***,2(3).

Shehab, Majdi (1999). ***Financial Economics-Finance Policies for Capitalism***, Ed. 1, Dar Aljaama'ah Aljadeedah for Publications, Egypt.

The Impact of External Aid on Public Capital and Current Expenditures in Jordan (1979-2015)

Amany Harbi Alrawashdeh, Alaaeddin Al-Tarawneh, Walid Shawaqfeh[1]

ABSTRACT

This study aims to examine the impact of external aids on the capital and recurrent components of the Jordanian government budget during the period 1979-2015. Two standard methods are used in the analysis. The first method is used to estimate the impact of external aids on capital expenditure, while the second is used to estimate the impact on current expenditure. Based on time series data, stationarity tests, co-integration tests, and vector error correction model (VECM) were used as methods of estimation.

The results of vector error correction model showed that the adjustment coefficients in the equations of the current expenditure and the capital expenditure were negative and significant. This confirms the existence of a long-term relation between the economic variables used as well as capital and current expenditure in Jordan. The relationship also demonstrated that there is a positive effect of foreign aid on both capital and current expenditures, in the long and short terms. Accordingly, the study recommends adopting a package of policies aiming at: First, using foreign aid more efficiently to support the development process. Second, the government should increase its reliance on its own resources to finance its current expenditure, which may therefore reduce the disbursement of external aid to such expenditures.

Keywords: external aid, public expenditure, capital expenditure, current expenditure, Jordan.

1, Faculty of Business, The University of Jordan, Jordan.

✉ a.altarawneh@ju.edu.jo

Received on 21/10/2017 and Accepted for Publication on 14/12/2017.